

Distr.
LIMITED

RC/Migration/2017/Brief.1
4 September 2017
Advance copy

الاجتماع التشاوري الإقليمي المعني بالهجرة الدولية في المنطقة العربية
في إطار التحضير للاتفاق العالمي من أجل الهجرة الآمنة والمنظمة والنظامية
بيروت، 26-27 أيلول/سبتمبر 2017

قضايا إقليمية

دوافع الهجرة الدولية في المنطقة العربية واتجاهاتها وأنماطها

دوافع الهجرة الدولية في المنطقة العربية واتجاهاتها وأنماطها¹

يشهد العالم اليوم مستويات غير مسبوقه من التنقل البشري، ولذلك أصبحت إدارة الهجرة قضية عالمية ملحة تؤثر على ملايين الناس. ولمعالجة هذه القضية ووضع نهج عالمي لها، عقدت الجمعية العامة للأمم المتحدة أول مؤتمر قمة رفيع المستوى للاجئين والمهاجرين في أيلول/سبتمبر 2016، حيث اعتمد إعلان نيويورك من أجل اللاجئين والمهاجرين. ينطوي الإعلان على اتفاقيين عالميين هما الاتفاق العالمي من أجل الهجرة الآمنة والمنظمة والقانونية، والاتفاق العالمي بشأن اللاجئين، ويحدد كل منهما التزامات عملية للدول.

ويتمشى الإعلان مع خطة التنمية المستدامة لعام 2030 التي اعتمدت في عام 2015، والتي تشدد على أهمية التنقل البشري لأغراض التنمية، وتبين المخاطر التي يتسبب بها ضعف إدارة الهجرة على قدرة الدول على تحقيق التنمية الشاملة والمستدامة. وهذا الموضوع مهم للغاية بالنسبة إلى المنطقة العربية، التي تستقبل حوالي 14 في المائة من مجموع المهاجرين في العالم، وتواجه حركات هجرة ونزوح متنوعة ومتداخلة قد توفر فرصاً لتحقيق التنمية المستدامة كما قد تضع عقبات كبيرة أمامها. يعرف هذا الموجز دوافع الهجرة، ويناقش حركات الهجرة من المنطقة العربية وإليها وعبرها، ويلقي الضوء على بعض الفئات الاجتماعية التي تهجر كالنساء والشباب.

أولاً: دوافع الهجرة

توجد ثلاثة أنماط من الهجرة يمكن ملاحظتها في المنطقة العربية، هي: (أ) هجرة القوى العاملة النظامية وغير النظامية؛ (ب) الهجرة القسرية؛ (ج) الهجرة المختلطة. وبالنسبة إلى هجرة القوى العاملة، وهي حركة الأفراد من دولة إلى أخرى بغية العمل، فتنناولها معظم الدول في قوانين الهجرة، كما تضطلع بعض الدول بدور فعال في تنظيم هجرة العمال والتماس فرص عمل لمواطنيها في الخارج. وإذ تجري الهجرة النظامية من خلال القنوات المعترف والمسموح بها، تحصل الهجرة غير النظامية خارج إطار المعايير القانونية لبلدان المنشأ والعبور والمقصد. ومن منظور بلدان المقصد، فهي عبارة عن دخول البلد أو الإقامة فيه أو العمل فيه من دون الحصول على الإذن اللازم أو حيازة الوثائق المطلوبة بموجب قوانين الهجرة.

أما الهجرة القسرية من المنطقة العربية وإليها وعبرها، فترجع غالباً إلى الهروب من النزاعات، وتزعزع النظام، وتفشي العنف والاضطهاد. وكثيراً ما يحدث هذا النمط من الهجرة في موجات مفاجئة وكبيرة قد ينجم عنها النزوح المؤقت أو المزمّن للمواطنين داخل بلدانهم وخارجها. ويولي الدوافع الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، من حيث المساهمة في قرار الهجرة، العوامل البيئية مثل الظروف الجوية القاسية وتغيّر المناخ.

وتشهد المنطقة العربية أيضاً حركات تنقل غير نظامية واسعة النطاق ومختلطة عبر الحدود تحدث لأسباب مختلفة. ومن خلال حركات الهجرة المختلطة هذه تضم عدداً من الناس من أصحاب الاحتياجات والخلفيات المتباينة المسافرين سوية، مستخدمين نفس الطرق ووسائل النقل، وقد تشمل ملتزمي المأوى، واللاجئين، وضحايا الاتجار، والأطفال غير المصحوبين بذويهم أو المفصولين عنهم¹، علاوة على المهاجرين

¹ تشكل الحاجة إلى الحصول على الحماية الدولية وفرص العمل أبرز دوافع هجرة القاصرين غير المصحوبين بذويهم والأطفال المنفصلين عن ذويهم، وعادة ما تيسر الأسرة والشبكات غير النظامية عادةً هجرتهم.

من الفئات الضعيفة². وكثيراً ما يكون للمتاجرين بالبشر ومهربي المهاجرين دور هام في حركة الهجرة غير النظامية والمختلطة.

وتتعدد العوامل والأسباب الجذرية الكامنة وراء حركات السكان من المنطقة العربية وإليها وعبرها، وتشمل الهرب من النزاع، والاضطهاد، وانتشار العنف، وانتهاك حقوق الإنسان؛ وكذلك البحث عن فرص العمل وسبل العيش؛ والسعي إلى جمع الشمل مع أفراد الأسرة. وكثيراً ما تجتمع هذه العوامل فتزداد المسألة تعقيداً عند تحليل دوافع الهجرة وأنماطها.

أمّا قضايا اللاجئين وغيرهم من الأشخاص المحتاجين إلى حماية دولية، فتعالج ضمن عملية مختلفة ومستقلة تسعى إلى التوصل إلى اتفاق عالمي بشأن اللاجئين. ولكن، ونظراً إلى صعوبة توفر بيانات دقيقة تميز بين اللاجئين والمهاجرين، تشمل الأرقام المستخدمة في هذه الورقة المهاجرين الدوليين، وتقديرات عن اللاجئين والمهاجرين الآخرين، وتستند إلى بيانات احتسبتها إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية في الأمم المتحدة.

ثانياً: الهجرة إلى البلدان العربية

ازداد عدد المهاجرين الدوليين إلى البلدان العربية بنسبة 150 في المائة، إذ ارتفع من أقل من 15 مليون مهاجر في عام 1990 إلى ما يقارب 35 مليون مهاجر في عام 2015. وتشير التقديرات المتوفرة لعام 2013، إلى أن نسبة العمال المهاجرين إلى المنطقة العربية قد بلغت حوالي 12 في المائة من العمال المهاجرين في العالم³. وتعد بلدان مجلس التعاون الخليجي⁴ وجهة أساسية للعمال المهاجرين الذين يشكلون حوالي 67 في المائة من مجموع العاملين فيها⁵. وتستقبل بلدان مجلس التعاون الخليجي، وبفارق كبير عن غيرها من بلدان المنطقة، العدد الأكبر من المهاجرين، حيث بلغ عددهم 25 مليون مهاجر في عام 2015.

وباستثناء عُمان والمملكة العربية السعودية، يشكل المهاجرون غالبية السكان في بلدان مجلس التعاون الخليجي؛ وأكثر من 70 في المائة منهم من الذكور. وتضم المملكة العربية السعودية أكثر من 10.2 مليون مهاجر، وتبقى أكبر بلد مضيف للمهاجرين في المنطقة العربية منذ عام 1990 بحسب البيانات المتوفرة القابلة للمقارنة. وفي الإمارات العربية المتحدة، ارتفع عدد المهاجرين بنسبة فاقت 500 في المائة بين عامي 1990 و2015، ليصل إلى 8.1 مليون مهاجر، في حين استضافت الكويت 2.9 مليون مهاجر. ومن البلدان الأساسية الأخرى المضيفة للمهاجرين واللاجئين الأردن (3.1 مليون)، ولبنان (2 مليون)⁶.

² لا يوجد تعريف متفق عليه حول الهجرة المختلطة. هذا التعريف مأخوذ من المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، خطة عمل من عشرة نقاط، تحديث عام 2016.

³ ILO, 2015. "ILO Global estimates on migrant workers". http://ilo.org/wcmsp5/groups/public/---dgreports/---3-dcomm/documents/publication/wcms_436343.pdf. تضم المنطقة العربية المشار إليها في تقرير منظمة الصحة العالمية الأردن، والإمارات العربية المتحدة، والبحرين، وتونس، والجزائر، والجمهورية العربية السورية، والسودان، والعراق، وعُمان، وفلسطين، وقطر، والكويت، ولبنان، وليبيا، ومصر، والمغرب، والمملكة العربية السعودية، واليمن.

⁴ بلدان مجلس التعاون الخليجي: الإمارات العربية المتحدة، والبحرين، وعُمان، وقطر، والكويت، والمملكة العربية السعودية.

⁵ ILO, 2015. "ILO Global estimates on migrant workers"

⁶ تجدر الإشارة إلى أن هذه الأرقام تستند إلى بيانات جمعتها إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية في الأمم المتحدة بالاستناد إلى حد كبير إلى بيانات التعداد الوطني للسكان لعام 2015. وهي تتضمن بيانات عن اللاجئين قدمتها مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين عن البلدان التي لا تدرج اللاجئين في تعدادات السكان، لكنها لا تشمل آخر البيانات الرسمية منذ عام 2016. وتتضمن بيانات إدارة الشؤون الاقتصادية

استضافت دول المغرب 1,158,749 مهاجرًا في العام 2015 (أي 1.3% من مجموع السكان). ووفقًا للبيانات الموجودة، فقد استضافت ليبيا أكبر عددٍ من المهاجرين (771,146)، تليها الجزائر (242,391). وفي العام 2015، ووفقًا لبيانات إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية التابعة للأمم المتحدة UNDESA، فقد أتى 71% من المهاجرين إلى دول المغرب من داخل المنطقة العربية، وخاصةً من دولة فلسطين (343,650) والصومال (125,349) والعراق (84,490). أمّا المهاجرون القادمون من خارج المنطقة العربية، فقد أتى معظمهم من فرنسا، حيث بلغ عددهم 43,936 مهاجرًا، ومن المرجح أن يعود عدد كبير منهم من العائدين من الشتات. ويُعتبر المغرب العربي منطقة منشأ ووجهة مقصودة للمهاجرين، وكذلك فهو منطقة عبور تشهد تدفقات كبيرة من وإلى ليبيا بشكلٍ خاص.

وفي المقابل استضاف المشرق 7,086,022 مهاجرًا في العام 2015، أي ضعف العدد الذي استضافته المنطقة في العام 1990 (2,929,860 مهاجر) بما في ذلك أعدادًا كبيرة من اللاجئين. وإجمالًا، جاء أكثر من 90% من المهاجرين إلى المنطقة من بلدان عربية أخرى.

إن حركة العمالة داخل المنطقة ليست بطارئ جديد، على سبيل المثال، يتواجد ما يُقدر بنحو 630,000 مصري في الأردن بحسب آخر إحصاء⁷. كما يستضيف لبنان أعدادًا كبيرة من المهاجرين، بمن فيهم العمال المنزليين، واللاجئين الذين دخلوا سوق العمل. إضافة إلى العمالة الداخلية، تشكل الهند أكبر مصدر للمهاجرين إلى المنطقة العربية، حيث مثل الهنود ما يقارب ربع المجموع الإجمالي للمهاجرين في المنطقة، ويقوم معظمهم في بلدان مجلس التعاون الخليجي. ويشكل المهاجرون من بلدان جنوب آسيا⁸ 44 في المائة من المهاجرين في المنطقة العربية، والمهاجرون من جنوب شرق آسيا 10 في المائة⁹. ومن المهاجرين إلى المنطقة العربية، يأتي 38 في المائة من بلدان عربية أخرى.

وأهم أسباب الزيادة الكبيرة في التحركات السكانية في المنطقة يعود إلى ارتفاع عدد النازحين داخلياً نتيجة النزاعات التي تشهدها المنطقة في السنوات الأخيرة. وتستضيف المنطقة العربية حالياً أكثر من 16 مليون نازح وأكثر من 8 مليون لاجئ¹⁰. أما البلدان التي تستضيف أكبر عدد من اللاجئين من الجمهورية العربية السورية فهي لبنان، والأردن، والعراق، ومصر والذي يقدر عددهم بأكثر من مليوني لاجئ. ويتركز معظم اللاجئين الفلسطينيين البالغ عددهم 5.3 مليون لاجئ في الأردن، ودولة فلسطين، ولبنان¹¹.

والاجتماعية بيانات وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى بشأن اللاجئين الفلسطينيين، باستثناء اللاجئين الفلسطينيين في دولة فلسطين.

⁷ The Jordan Times. (2016, January 30). Population stands at around 9.5 million, including 2.9 million guests.

⁸ أفغانستان، باكستان، بنغلاديش، سري لانكا، ملديف، نيبال، الهند.

⁹ إندونيسيا، بروني، تايلند، سنغافورة، الفلبين، فييت نام، كمبوديا، لاو، ماليزيا، ميانمار.

¹⁰ وتجدر الإشارة إلى أن بعض اللاجئين أصبحوا في وقت لاحق نازحين داخلياً، كما هو الحال في الجمهورية العربية السورية والعراق، وبالتالي قد تشملهم البيانات المتعلقة باللاجئين وتلك المتعلقة بالنازحين داخلياً. المصدر: UNHCR Mid-Year Trends; IDMC Global Internal Displacement Database، بيانات نهاية عام 2016.

¹¹ تقدر الإحصاءات المتعلقة باللاجئين الفلسطينيين في الجمهورية العربية السورية عدد اللاجئين الفلسطينيين الذين لا يزالون داخل البلد بحوالي 450,000 في عام 2017. المصدر: <https://www.unrwa.org/syria-crisis#Syria-Crisis-and-Palestine-refugees>.

ثالثاً: الهجرة من البلدان العربية

ترتبط نسبة كبيرة من حركات الهجرة من البلدان العربية بالنزوح والبحث عن العمل. وخلال السنوات الخمس والعشرين الماضية، شهد عدد المهاجرين من البلدان العربية ارتفاعاً مطرداً، ليقدّر بنحو 26.1 مليون مهاجر في عام 2015. أي أكثر بحوالي 5.7 مليون مما كان عليه في عام 2010، و15 مليون مما كان عليه في عام 1990¹². وأهم أسباب هذا الارتفاع هو زيادة تدفق المهاجرين من بلدان المشرق العربي نتيجة النزاعات التي شهدتها¹³.

وفي عام 2015، كان 14.8 مليون مهاجر من بلدان المشرق العربي يعيشون خارج بلد مولدهم، ويمثل هذا العدد 57 في المائة من مجموع المهاجرين من المنطقة العربية. وفي عام 2015، بلغ مجموع المهاجرين من بلدان المغرب العربي¹⁴ أكثر من 5 ملايين مهاجر. ويشكل هذا العدد 21 في المائة من مجموع المهاجرين من المنطقة العربية، ما يجعل المغرب العربي ثاني أكبر منطقة منشأ دون إقليمية بعد المشرق العربي. بدوره ارتفع عدد المهاجرين من البلدان العربية الأقل نمواً¹⁵ من حوالي 2.1 مليون في عام 1990، إلى نحو 4 مليون في عام 2010، ليصل إلى 9.4 مليون تقريباً في منتصف عام 2016. ويبلغ هذا الارتفاع بين عامي 2010 و2016 نسبة 141 في المائة، وهو أكبر قفزة خلال السنوات الخمس والعشرين الماضية. أما عدد المهاجرين من بلدان مجلس التعاون الخليجي، فهو الأدنى في المنطقة، وقد تضاعف من أكثر بقليل من 303,000 في عام 1990 إلى حوالي 700,000 في عام 2016 (ويشكل هذا العدد 2.6 في المائة من مجموع المهاجرين من المنطقة)¹⁶.

وأكبر بلدان المنشأ في المنطقة العربية في عام 2015 هي الجمهورية العربية السورية حيث يقيم حوالي 5.3 مهاجر في الخارج، تليها دولة فلسطين (3.6 مليون)، ثم مصر (3.3 مليون). وقد بقي حوالي نصف المهاجرين من البلدان العربية داخل المنطقة. وفي عام 2015، كانت أول ثلاثة بلدان مقصد للمهاجرين من البلدان العربية هي الأردن، وفرنسا، والمملكة العربية السعودية¹⁷.

رابعاً: الهجرة عبر البلدان العربية

لا تزال منطقة المغرب العربي نقطة عبور رئيسية للأفارقة من جنوب الصحراء الكبرى، ولا سيما العابرين من ليبيا ووسط البحر الأبيض المتوسط إلى أوروبا. ففي عام 2016، وصل إلى إيطاليا أكثر من 181,000 مهاجر ولاجئ، انطلق حوالي 90 في المائة منهم من ليبيا، ومعظم الباقيين من مصر. ولغاية شهر آب/أغسطس 2017، قارب عدد الوافدين إلى إيطاليا 100,000 مهاجر¹⁸.

¹² UN DESA, 2015 .

¹³ بلدان المشرق العربي هي: الأردن، والجمهورية العربية السورية، ودولة فلسطين، والعراق، ولبنان، ومصر.

¹⁴ بلدان المغرب العربي هي: تونس، والجزائر، وليبيا، والمغرب.

¹⁵ البلدان العربية الأقل نمواً هي: جزر القمر، وجيبوتي، والسودان، والصومال، وموريتانيا، واليمن.

¹⁶ UN DESA, 2015.

¹⁷ المرجع نفسه.

¹⁸ كل البيانات بشأن الوافدين إلى إيطاليا قدمتها وزارة الداخلية الإيطالية إلى المنظمة الدولية للهجرة. <http://migration.iom.int/europe>.

وعلى الرغم من دخول النزاعات في اليمن عامها الثالث، لا يزال بلد عبور رئيسياً للمهاجرين من القرن الأفريقي إلى المملكة العربية السعودية ودول مجلس التعاون الخليجي، وبلد مقصد للاجئين من الصومال وغيره. وفي عام 2016، سُجِّل عدد قياسي من المهاجرين وملتسمي اللجوء الذين دخلوا اليمن حيث بلغ عددهم 117,000 شخصاً معظمهم من إثيوبيا (أكثر من 80 في المائة)، والصومال¹⁹. ما يدل على زيادة مطردة منذ عام 2013، وارتفاع كبير بعد أن كان عدد الوافدين حوالي 26,000 قبل عقد من الزمن.

خامساً: هجرة الشباب والنساء

تشكل النساء نسبة كبيرة من المهاجرين، ومن أهم دوافعها جمع شمل الأسر. وقد تضاعف عدد المهاجرات من 5.6 مليون في عام 1990 إلى 11.6 مليون في عام 2015. لكن نسبة المهاجرات من مجموع المهاجرين انخفضت من 39 في المائة إلى 33 في المائة خلال الفترة نفسها. وحوالي 60 في المائة من المهاجرات إلى المنطقة العربية قصدن بلدان مجلس التعاون الخليجي، مع أن نسبتهم في هذه المنطقة دون الإقليمية لم تبلغ سوى 38 في المائة في عام 2015. وفي المقابل، تشكل المهاجرات حوالي نصف المهاجرين في المشرق العربي.

يشكل الشباب (الذين تتراوح أعمارهم بين 15 و24 سنة) حوالي 12 في المائة من مجموع المهاجرين في المنطقة العربية، وذلك بالاستناد إلى بيانات إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية في الأمم المتحدة. ومع أن بلدان مجلس التعاون الخليجي استضافت أكبر عدد من الشباب المهاجرين في عام 2015 (2.7 مليون)، إلا أنهم لا يشكلون سوى 11 في المائة من مجموع السكان المهاجرين فيها، وهي النسبة الأدنى بين جميع المناطق العربية دون الإقليمية. في المقابل تشير بيانات إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية إلى أن عدد الشباب المهاجرين في البلدان العربية الأقل نمواً بلغ 215,000 مهاجر فقط، إلا أنهم يشكلون 19 في المائة من مجموع المهاجرين فيها. ويشكل الشباب 17 في المائة من مجموع المهاجرين في المشرق العربي (1.2 مليون)، و15 في المائة من مجموع المهاجرين في المغرب العربي مع أن عددهم أقل بكثير (171,171). والبلدان التي يسجل فيها الشباب نسبة عالية من مجموع المهاجرين هي دولة فلسطين (26 في المائة)، مصر (25 في المائة)، واليمن (22 في المائة). أما في الإمارات العربية المتحدة والبحرين والمملكة العربية السعودية، في منطقة مجلس التعاون الخليجي، فتسجل أدنى نسبة من المهاجرين الشباب (تتراوح بين 7 و11 في المائة).

الهجرة: واقع وأولوية للدول العربية

توفر الديناميات المتنوعة والمتداخلة للهجرة والنزوح في المنطقة العربية فرصاً هامة لتحقيق التنمية المستدامة، لكنها قد تشكل صعوبات يجب التعامل معها، ما يحتم ضرورة وضع إطار عالمي فعال لمعالجة تلك الصعوبات. وفي سياق المنطقة العربية، لا بد للجهات الفاعلة وواضعي السياسات على الصعد المحلية والوطنية والإقليمية والعالمية من اعتماد سياسات واستراتيجيات ملائمة للتعامل مع واقع ديناميات الهجرة الحالية.

ولا شك في أن الهجرة ستبقى قوة ديمغرافية كبيرة في المنطقة العربية، سواء أغابت السياسات الحكومية في هذا الصدد أم حضرت. فبناء الجدران الحدودية وزيادة القيود في السياسات والنظم القانونية لا يردعان حركات الهجرة واللجوء، بل يزيدان من خطورة حركات التنقل ويضران بالجميع. وبالتالي، لا بد للبلدان العربية

من اعتماد نهج يعتبر المهاجرين عاملاً من عوامل التنمية، ومن وضع نظم إدارية متقدمة تضمن حماية المهاجرين وأسرهم، فيما تعزز فوائد التنقل البشري وتقلل المخاطر والتكاليف المرتبطة به.

ⁱ أعد هذا الموجز فريق عمل الإسكوا في سياق التحضير لأعمال الاجتماع التشاوري الإقليمي المعني بالهجرة الدولية في المنطقة العربية.